



# سبل سياسات وآليات وإجراءات عاجلة لحماية النساء

وتقليل آثاروباء فيروس كورونا "كوفيد - ١٩" على الأسرة المصرية

ورقة سياسات

مارس ٢٠٢٠

ورقة سياسات ملتقى الحوار للتنمية وحقوق النسان

برج ١٠١ ، امتداد الامل أوتوسنراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.

بدأت الدولة المصرية في مواجهة فيروس كورونا بعدة إجراءات وقرارات جاءت من منظور حقوقي وحساس ومراعي للنوع الاجتماعي

كان في مقدمتها قرار رئيس الوزراء بمنح الموظفة الحامل أو التي ترعى طفلاً يقل عمره عن اثني عشرة سنة إجازة استثنائية ضمن اجراءات الدولة الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا طوال مدة سريان قراره الخاص بتخفيض عدد العاملين في المصالح والأجهزة الحكومية ضمن حزمة الإجراءات الاحترازية التي تتخذها الدولة، لمنع انتشار فيروس كورونا المستجد.

هذا القرار الذي يراعى في المقام الأول المصلحة الفضلى للأسرة المصرية ويبعث برسالة طمأنه للسيدات والأمهات وخاصة بعد قرار تعليق الدراسة لمدة أسبوعين، كما جاءت المادة التاسعة من القرار على أن تكون الإجازات الاستثنائية الممنوحة بموجب هذا القرار مدفوعة الاجر، ولا تحسب ضمن الإجازات المقررة قانوناً أو تؤثر على أي من مستحقات الموظف المالية جاء القرار نابعاً ومتسقاً مع الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، والتي بدأت أول سطور ديباجتها باقتباس من كلمة الرئيس المصري في يوم المرأة المصرية عام ٢٠١٧ " **إن الواجب الوطني والمسئولية أمام التاريخ تحتم علينا أن نسرع الخطى في تمكين المرأة والحفاظ على حقوقها ووضعها في المكانة التي تليق بقيمتها وقدراتها وتضحياتها على مدار التاريخ**"

وفى ذات السياق جاء قرار وزيرة التضامن الاجتماعي بزيادة عدد الأسر المستفيدة من برنامج الحماية الاجتماعية «تكافل وكرامة» خلال شهر مارس الجاري إلى ٣ مليون و ٤٠٠ ألف أسرة بما يعادل ١٥ مليون مواطن، وذلك في إطار حرص الدولة على توسيع مظلة الحماية الاجتماعية.

لكن يبدو ان لتخفيف أثر هذا الوباء ولحماية النساء وتقليل مخاطر هذا الفيروس عليهن وعلى الاسرة المصرية نحتاج للمزيد من التدخلات العاجلة.

فبالرغم أن فيروس كورونا يصيب الرجال أكثر من النساء، بحسب التقارير الطبية، لكن مع انتشار الفيروس عالمياً، بدأ أن النساء الخاسر الأكبر، إذ يتحملن وطأة الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي بنسب مضاعفة مقارنة بالرجال، بحسب تقرير بموقع المنتدى الاقتصادي العالمي.

أظهرت دراسة حديثة أجريت على حوالي ٤٤,٦٠٠ مصاب بكوفيد-١٩ من المركز الصيني لمكافحة الأمراض، أن معدل الوفيات بين الرجال كان ٢.٨% مقارنة بـ ١.٧% للنساء. ولكن بطرق أخرى، ربما أقل وضوحاً، يبدو أن الفيروس يؤثر بشكل



أكبر على النساء. قطاع الرعاية الصحية وفقا لمنظمة الصحة العالمية، فإن النساء يشكلن غالبية العاملين في قطاع الرعاية الصحية والاجتماعية بنسبة ٧٠٪ في ١٠٤ دول حلت بياناتها المنظمة، وهذا يضعهن في مواجهة الإصابة بالفيروس الحالي، رغم أن دخل النساء أقل من الرجال بنسبة ١١٪ في المجال ذاته.

كما تواجه النساء الحوامل مجموعة مختلفة تماما من التحديات، خاصة ضغوط عدم معرفة كيفية تأثير الفيروس التاجي على أطفالهن بالضبط.

### الرعاية غير مدفوعة الأجر

وفقا لمنظمة العمل الدولية، تؤدي النساء والفتيات بالفعل معظم أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في العالم. حيث إن النساء يؤديين ٧٦.٢٪ من إجمالي ساعات عمل الرعاية غير مدفوعة الأجر، أي أكثر من الرجال بثلاثة أضعاف.

فإن الغالبية العظمى من المضيفين والمعلمين والعاملين في صناعة الخدمات من الإناث، وتضعهن وظائفهن في الخطوط الأمامية لتفشي المرض. وفي المنزل، لا تزال النساء يقمن بمزيد من الرعاية، لذلك عندما يغلق الفيروس المدارس، ويحد من السفر، ويعرض الأقارب المسنين للخطر، فإن النساء لديهن المزيد للقيام به.

كما ان إغلاق المدارس يضر النساء بشدة لأن مسؤولية رعاية الأطفال ما زالت تقع على عاتقهن. وبالنسبة للأمهات العاملات في المجال الصحي، فهناك معاناة أخرى غير مقصودة تنتظرهن نتيجة إغلاق المدارس، وهي عدم مقدرتهن على الحصول على إجازة للعناية بأطفالهن نتيجة الضغط على النظم الصحية، حيث تكافح العديد من المهنيات الطبيات للعثور على رعاية لأطفالهن في الوقت الحالي

كما يمكن أن يكون لتفشي المرض تأثير سلبي غير متناسب من الناحية الاقتصادية على النساء اللاتي يشكلن مجموعة كبيرة من العاملين بدوام جزئي والعاملين غير الرسميين في جميع أنحاء العالم. وعادة ما تكون هذه الأنواع من الوظائف هي أول ما يتم التخلي عنها خلال الأزمات مثل التي نمر بها حاليا.

وخلال الأزمات الكبرى، عندما تضطر النساء إلى التخلي عن العمل والدخل للبقاء في المنزل، غالبا ما يجدن صعوبة في العودة لتلك الوظائف بعد الأزمة. على سبيل المثال، فبينما "تأثر دخل الجميع من تفشي فيروس إيبولا في غربي أفريقيا، عاد دخل الرجال إلى ما كان عليه قبل تفشي المرض أسرع من دخل النساء".

## أهم الآثار السلبية على النساء بسبب إجراءات مكافحة فيروس كورونا

تضاعف أعباء الرعاية والعناية غير مدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء.

إن أعمال الرعاية والعناية وعلى رأسها خدمات رعاية الأطفال والمسنين وذوي الإعاقة كلها أعمال غير مدفوعة الأجر ولا تتوزع فيها المسؤوليات بالتساوي بين الرجال والنساء اللاتي يتحملن الجزء الأكبر منها. وضاعف حظر التجول المفروض بسبب فيروس كورونا المسؤوليات الملقاة على النساء والفتيات بما في ذلك أعباء تدريس الأطفال في المنازل الناتجة عن إغلاق المدارس.

### ارتفاع خطر تعرض النساء والأطفال للعنف الأسري

يؤدي انتشار الأوبئة في كثير من الأحيان إلى ظهور تهديدات تتجاوز خطر الإصابة بالعدوى، مثل إمكانية تعرض النساء إلى خطر العنف المنزلي وغيره من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل أكبر خلال انتشار الأوبئة، وذلك وفقاً لما تم رصده أثناء تفشي أمراض سابقة.

إن تواجد النساء والأطفال في الأسر التي تعاني من عنف أسري، ونقص الإمدادات الغذائية والموارد المالية الناجمة عن الحجر المنزلي الإلزامي، يزيد من احتمالية تقاوم العنف ضد النساء والأطفال، لا بل أن الضغوطات النفسية قد تجعل من إمكانية التعرض للعنف الأسري في الأسر التي عادة ما تكون آمنة أمراً وارداً.

وفي سياق متصل، قد تؤدي هذه الظروف إلى انتشار العنف المنزلي ضد النساء، حيث يشعر الرجال في الحالات المشابهة بالضغط في مواجهة الصعوبات الاقتصادية الناتجة عن انتشار الفيروس، وعدم القدرة على العمل، مع طول فترة الحجر، مما يتسبب في حدوث التوترات الأسرية ونشوب الصراع داخل المنزل.

ويذكر أن العنف ضد المرأة بشكل عام متفشي في جميع المجتمعات دون استثناء، فواحدة من كل ثلاثة نساء في العالم قد تعرضن للعنف المنزلي وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، كما تُقتل في المتوسط ١٣٧ امرأة يومياً على يد أحد أفراد أسرته، وتزداد احتمالات التعرض للعنف المنزلي عندما توضع الأسر تحت ضغوط متزايدة ناجمة عن مخاوف تتعلق بالأمن والصحة والمال وظروف المعيشة الصعبة، وهي الظروف التي تقبع تحتها كثير من الأسر في ظل تفشي جائحة كورونا.

ووفقاً لبيان صادر عن "فومزيلي ملامبو-نوكوا"، وكيلا الأمين العام للأمم المتحدة والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢٠، تضاعف عدد حالات العنف المنزلي ضد المرأة المبلغ عنها ثلاثة مرات في الآونة الأخيرة في بعض البلدان التي تمارس العزل الاجتماعي لمجابهة فيروس كورونا، فعلى سبيل المثال تلقى مركز الشرطة في مقاطعة

جيانلي، الصينية ١٦٢ بلاغًا عن حالات عنف منزلي خلال شهر فبراير ٢٠٢٠، وهو رقم أكثر بثلاث مرات من الـ ٤٧ التي تم الإبلاغ عنها خلال نفس الشهر من العام السابق، وكان ٩٠٪ من هذه البلاغات مرتبط بانتشار وباء كورونا، والأمر لم يختلف كثيرا في مدن أخرى خارج الصين.

بالإضافة إلى ما تقدم، تواجه المرأة نوعًا آخر من العنف في الفضاء الإلكتروني، فمع زيادة القيود المفروضة على التنقل حدث ارتفاع في أعداد مستخدمي الانترنت خاصة وسائل التواصل الاجتماعي والألعاب وغرف الدردشة، مما يفتح مجال أوسع أمام التحرشات الإلكترونية، وهذا جانب يستدعي ضرورة توخي الحذر لحماية الفتيات.

### التأثير السلبي على المشاركة الاقتصادية للنساء

تعاني النساء من ضعف شديد في مشاركتهن الاقتصادية ويزيد وباء فيروس كورونا والإجراءات المتخذة للقضاء عليه من تفاقم ضعف التمكين الاقتصادي لهن، خاصة أن الكثيرات منهن يعملن في أعمال غير منظمة، ولا يوجد لديهن أي نوع من الحماية الاجتماعية.

كما تسبب فيروس كورونا التاجي في جلوس الكثير من الأزواج في المنزل ومتابعة الرجال عملهم عبر الإنترنت؛ ما شكّل عبئًا على بعض النساء اللاتي أصبحن تحاولن القيام بالأعمال المنزلية ورعاية الأطفال بعد إغلاق المدارس، وهذا اضطر بعضهن إلى ترك العمل مقابل الحفاظ على الأسرة إلى أن تنتهي أزمة "كوفيد - ١٩".

يمكن لوباء كورونا أن يفرض خسائر كبيرة على سبل عيش النساء، فمع الإغلاق الجماعي لمراكز رعاية الأطفال والمدارس، اضطرت الكثير من النساء العاملات إلى أخذ إجازة، أو محاولة العمل من المنزل أثناء رعاية أطفالهن، مما تسبب في تخفيض دخولهن.

إلا أن الخطر الحقيقي في هذه الحالة يكون على النساء الآتي لا تستطعن أخذ إجازة مدفوعة الأجر، ولا تسمح طبيعة الأعمال التي يقمن بها بالعمل من خلال المنزل، مثل العاملات بأجر يومي، والعمالة المنزلية، وصاحبات الأعمال الصغيرة، والعاملات في قطاعات التنظيف، وتجهيز الأطعمة، والبائعات، حيث تهيمن النساء على النسبة الأكبر من العمالة في قطاع الخدمات والاقتصاد غير الرسمي في العالم.

على سبيل المثال، تمثل النساء نسبة كبيرة من تجار الأسواق اليومية في مصر، وعندما فُرضت قيود التنقل المتعلقة بالحظر، حد ذلك من المعاملات التجارية وتأثرت السلع القابلة للتلف مما ألحق ضررًا كبيرًا في سبل كسب رزقهن وأمنهن الاقتصادي.



ومن نافلة القول ان نؤكد على أن الآثار السلبية للوباء يمكن أن تستمر لسنوات، على مستوى ما تكسبه النساء من العمل؛ لأنهن تضطرن إلى رعاية الأطفال، ومع استمرار وجود كورونا هناك مخاوف من عدم تمكن المرأة من مجارة مستوى الرجل في العمل مجددًا والنجاح مثله، وبهذا يفقد المجتمع كثير مما حققه من مكتسبات للنساء عادت بالنفع على المجتمع .

**دروس مستفادة من تجارب أوبئة سابقة.**

إن فترة وباء الإيبولا كان له تأثير آخر على النساء؛ لأن الجهود الطبية كانت مركزة على رعاية المرضى لمحاولة تحجيم المرض، ولهذا لم يتم الاهتمام كثيرًا بعمليات الولادة، ومات عدد من النساء، وزادت نسبة العنف المنزلي لطول مدة العزل الذي أدى إلى وجود نقاشات حادة بين الرجال والنساء؛ لذلك هناك خوف على مستقبل بعض النساء من الجلوس في المنزل بسبب فيروس كورونا إذا طالت المدة أكثر من الفترة التي قررتها الحكومات

### عاملات المنازل وعاملات الزراعة اليومية ( البحتة )

علاوة على الحرمان من مظلة الحماية القانونية فقد استثنى قانون العمل الخاص عاملات المنازل والعاملات بالزراعة اليومية من تطبيق القانون عليهم يأتي وباء فيروس كورونا ليكمل القضاء عليهم ففي ظل هذه الظروف قد تواجه العاملات المنزليات وعاملات الزراعة اليومية مشاكل متعددة وعلى رأسها الحصول على رواتبهن في أوقاتها المحددة وتحويل الأموال الى أسرهن التي تعتمد عليها في تلبية احتياجاتها اليومية كما أن العاملات المنزليات تحديداً يواجهن ضغوطات كبيرة بسبب تقادم الأعباء المنزلية مما يؤثر على أوضاعهن النفسية والجسدية

هذا الى جوار العمل في ظروف عمل لا تضمن لهم الحماية والوقاية من الإصابة بالفيروس .

### تأثر خدمات الصحة الإنجابية.

قد تتأثر الخدمات المقدمة للنساء الحوامل خلال الفترة التي تكون فيها إجراءات الوقاية من فيروس كورونا في أشدها، خاصة من حيث تأمين الاحتياجات الضرورية والهامة للنساء الحوامل أو النساء اللاتي يرضعن أطفالهن. وقد يواجهن صعوبات في الحصول على الخدمات الصحية الآمنة عند الولادة وما بعدها خاصة في الولادات القيصرية أو الولادات المعقدة، وما يترتب على تواجدهن في المنازل أو المستشفيات من أخطار تتعلق بانتقال الفيروس.

كما أعلنت منظمة الصحة في وقت سابق أن المرأة الحامل تقع ضمن الفئات الأكثر عُرضة لخطر فيروس الكورونا، ولكن تزداد المخاطر إذا ما وضعنا في الاعتبار عوامل أخرى، مثل احتياج المرأة الحامل إلى رعاية ما قبل الولادة، من المتابعة

الدورية والتحاليل والتي لن تستطيع الحصول عليها بشكل جيد في ظل الانتشار الواسع للوباء، خوفاً من الاختلاط، كما أن بعض البلدان التي أصابها الجائحة اضطرت إلى تجييش جهود وموارد الصحة لديها لخدمات الرعاية الحرجة بعيداً عن مجالات الرعاية الأخرى.

فغالباً ما يتم تجاهل خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في أوقات الأزمات، إلا أن النساء ما زلن بحاجة إلى توفير وسائل تنظيم الأسرة وغيرها من الخدمات الخاصة بالصحة الجنسية والإنجابية، ورعاية صحة الأم، ولكن قد تتأثر هذه الاحتياجات بسبب تعرض سلاسل الإمدادات لضغوط ناجمة عن الاستجابة لمواجهة الوباء، ويتضاعف الخطر إذا ما كانت المرأة الحامل عاملة في مجال الصحة، حيث لا يسمح لهن في أغلب الأحيان بالراحة في المنزل، لشدة الاحتياج لكل فرد في المنظومة.

كما تعد النساء أقل حظاً من الرجال من حيث القدرة على إتخاذ القرارات الأسرية، ونتيجة لذلك واجهت النساء عوائق كبيرة أمام الرعاية الصحية أثناء تفشي فيروس "زيكا" ٢٠١٥-٢٠١٦، بسبب أن بعض النساء لا يمتلكن الاستقلالية فيما يخص قراراتهن الجنسية والإنجابية، وما زاد الأمر سوءاً هو عدم كفاية الحصول على الرعاية الصحية، وعدم كفاية الموارد المالية لعمل الفحوصات اللازمة لهن ولأطفالهن.

### ضعف التواصل وتقديم الإرشادات للوقاية من فيروس كورونا لمختلف الفئات.

قد لا تصل الإرشادات الخاصة بالوقاية من فيروس كورونا الى كافة فئات المجتمع، ويجب الأخذ بعين الاعتبار وجود فئات عديدة بحاجة الى إرشادات خاصة كالمعاقات والمعاقين، والأميات والأميين، وكبيرات وكبار السن، والنساء والرجال في المناطق النائية والبعيدة

وتشكل الإذاعة مصدراً هاماً للمعلومات لكافة الأشخاص وعلى وجه الخصوص للنساء والفتيات، حيث تصل الى كافة المناطق كالمناطق الريفية والنائية، وتدخل كافة المنازل حيث يكون لها دوراً بارزاً في حالات الطوارئ أو لبيان حالة الطقس، وهي إحدى وسائل الوصول إلى المعارف، وتعزيز حرية التعبير، وكذلك تشجيع الاحترام المتبادل والتفاهم ما بين الثقافات.

### التمثيل الضعيف للنساء في المواقع القيادية خاصة الصحية والأمنية منها.

إن وجود تمثيل حقيقي للنساء في المواقع القيادية ومواقع صنع القرار خاصة في مجال الخدمات الصحية يؤثر بشكل كبير على جودة ونوعية الخدمات المقدمة في حال الطوارئ خاصة للنساء والفتيات. وعلى الرغم من أن النساء يشكلن أغلبية في مجال تقديم الخدمات الصحية حتى أن وزيرة الصحة هي سيدة إلا أن تمثيلهن في مواقع صنع القرار لا زال ضعيفاً.

## العاملات في الخدمات الصحية

مع احتدام جائحة كورونا وزيادة أعداد المصابين حول العالم بشكل متسارع، وفي ظل تضارب المعلومات المنتشرة حول تأثيرات فيروس كورونا المستجد، وماهي الفئات الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس؟، وهل تختلف درجة الاستجابة للفيروس باختلاف النوع الاجتماعي؟.

أعلن صندوق الأمم المتحدة للسكان ان تفشي الأمراض يؤثر على النساء والرجال بشكل مختلف، حيث تزيد الأوبئة من عدم المساواة بين الجنسين، وذلك وفقا لما ذكرته المذكرة الإرشادية التي أصدرها الصندوق يوم الثلاثاء ٢٤ مارس ٢٠٢٠، حول فيروس كورونا المستجد من منظور النوع الاجتماعي.

أوضحت المذكرة أن النساء هن الأكثر عُرضة للإصابة بفيروس كورونا المستجد، والأكثر تضررا بشكل عام جراء انتشاره في العالم، وذلك نظراً لأن النساء يواجهن مجموعة متنوعة من عوامل الخطر التي يجب معالجتها على وجه السرعة.

وعليه تواجه النساء خطراً متزايداً للتعرض لفيروس كورونا، ليس ذلك لأسباب فسيولوجية معينة، وإنما بسبب تمثيلهن غير المتناسب بين موظفي الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، إذ تشكل النساء حوالي ٧٠٪ من إجمالي القوى العاملة العالمية في مجال الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية في ١٠٤ دولة، وذلك وفقا لبيانات منظمة الصحة العالمية سواء كطبيبات وممرضات وقابلات وعاملات.

وهي الأدوار التي تضعهن في الخطوط الأمامية للتعامل مع تفشي أي مرض، فعلى سبيل المثال، فإن ٩٠٪ من طاقم التمريض وأكثر من نصف الأطباء في مقاطعة "هوبي" في الصين من النساء، مما أدى إلى ارتفاع عدد الإصابات بين النساء العاملات في المجال الطبي في المقاطعة جراء العدوى

خلال تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا ٢٠١٤-٢٠١٦، كانت النساء أكثر عرضة للإصابة بالعدوى بسبب أدوارهن السائدة كقائمت بالرعاية وعاملات في المجال الصحي.

فضلا عن أن النساء غير العاملات في مجال الصحة لسن بمنأى عن الخطر ذاته، حيث تقع على عاتقهن مسؤولية الرعاية المنزلية لأسرهن، فوفقا لمنظمة العمل الدولية، تؤدي النساء ٧٦.٢٪ من إجمالي ساعات عمل الرعاية غير مدفوعة الأجر على الصعيد العالمي، أي أكثر من الرجال بثلاثة أضعاف، ومع تزايد الضغط على الأنظمة الصحية في الدول التي يتفشى بها فيروس كورونا المستجد، سيحتاج العديد من الأشخاص المصابين بالوباء إلى العناية المنزلية، مما يزيد من العبء العام على النساء، ويعرضهن أيضاً لخطر أكبر للإصابة.



## توصيات

- تلعب النساء دورًا لا غنى عنه في مكافحة نقشي المرض، من منطلق دورهن كعاملات في مجال الرعاية الصحية، وعالمات وباحثات، وبناء سلام، ومقدمات رعاية، لذا من الضروري التأكد من أن أصوات النساء مسموعة وطلباتهن معترف بها ويتم أخذها في الحسبان.
- إدراج منظور المرأة في التخطيط للوباء وصنع القرار، بالإضافة إلى ذلك، وضرورة أن تشمل أنظمة الرصد والاستجابة، التصنيف طبقاً للجنس والعمر والنوع وحالة الحمل، لفهم كيفية تأثير فيروس كورونا المستجد بشكل أوضح.
- إشراك المزيد من النساء في مواقع صنع القرار وضمان تمثيلهن في أي لجان يتم تشكيلها لمواجهة فيروس كورونا على كافة المستويات خاصة الصحية والأمنية منها.
- إلزام القطاع الخاص بقرار رئيس الوزراء بمنح الموظفة او العاملة الحامل أو التي ترعى طفلاً يقل عمره عن اثني عشرة سنة إجازة على أن تكون الإجازات الاستثنائية الممنوحة بموجب هذا القرار مدفوعة الاجر، ولا تحسب ضمن الإجازات المقررة قانوناً أو تؤثر على أي من مستحقات الموظف المالية
- ضمان حصول كافة النساء خاصة الحوامل على خدمات صحة إنجابية نظيفة وآمنة، وضمان تلبية هذه الاحتياجات في المرافق الصحية وعلى أيدي المختصين ، وضرورة اعطاء الحوامل المصابات بأمراض الجهاز التنفسي أولوية قصوى في العلاج وذلك بسبب زيادة تعرضهن لخطر حدوث أثار جانبية سلبية، مع فصل الوحدات الصحية الخاصة برعاية ما قبل الولادة ورعاية المواليد الجدد والأمهات عن الوحدات الصحية الأخرى التي تحتوي على الحالات المصابة بفيروس كورونا المستجد، مع أهمية تقديم الدعم النفسي للنساء والفتيات المتضررات من العنف القائم على النوع، وكذلك للعاملين في مجال الصحة بشكل عام.
- التوقف عن تحصيل التأمينات والضرائب وفواتير الكهرباء والمياه والغاز من الأسر الفقيرة التي تعولها النساء وإعفاء ابنائهن من أي مصروفات خاصة بالتعليم سواء قبل الجامعي أو الجامعي.
- في التقرير اليومي الذي تقدمه وزارة الصحة والخاص بحالات الإصابة بفيروس كورونا، يجب أن تكون الأرقام مفصلة حسب الجنس والعمر والإعاقة، للتمكن من فهم أوسع لكيفية انتشار الفيروس، ومعرفة أفضل السبل للوقاية منه وفقاً لذلك.
- استمرار تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والنفسية وإجراءات الحماية للناجيات من العنف الأسري، والإعلان الدائم عن طرق التواصل معهن.



- تقديم خدمات الدعم النفسي للأسر، وكيفية التعامل مع الضغوطات الناشئة عن المكوث في المنازل، والترويج لطرق وأساليب مبتكرة لقضاء الوقت، وتعزيز وسائل التلاحم الأسري.
  - على مؤسسات المجتمع المدني والاعلام العمل على البدء في اتخاذ خطوات للتصدي للعنف المنزلي من خلال التوعية عبر وسائل الاعلام و وسائل التواصل الاجتماعي لمناهضة العنف المنزلي خلال فترة تفشي الوباء.
  - صرف وتحويل معونات نقدية وتقديم خدمات ومساعدات مادية ومعنوية للنساء اللاتي يرأسن أسرهن، والمطلقات والمنفصلات والغارمات.
  - دعم الأسر وتوعيتهم بكيفية العناية بكبيرات وكبار السن ومرضى الأمراض المزمنة، وتلبية احتياجاتهم الخاصة، ورفع معنوياتهم.
  - تشجيع الرجال والشباب على تقاسم المسؤوليات العائلية لمواجهة الأعباء الكبيرة التي تقوم بها النساء والفتيات في أعمال الرعاية والعناية بأفراد الأسرة.
  - دعم العاملات والعمال في القطاع الصحي من طبيبات وأطباء، ممرضات وممرضين، ومقدمي الخدمات المساندة، والقابلات، من الناحيتين المادية والنفسية، وبناء قدراتهم في مجال التعامل مع حالات العنف الأسري تحديداً، والمرضى، والمصابين بفيروس كورونا.
  - توفير الإرشادات الخاصة بالوقاية من فيروس كورونا لكافة فئات المجتمع، خاصة في المناطق النائية والبعيدة، واستخدام كافة وسائل الإعلام بما فيها الإذاعات والمحطات التلفزيونية ووسائل التواصل الاجتماعي وتقديم الإرشادات بلغات خاصة بذوي الإعاقة.
  - ضمان حصول العاملات المنزليات وعاملات الزراعة اليومية على رواتبهن ، وحماية العاملات المنزليات وعاملات الزراعة باليومية في مثل هذه الظروف لتكون أعمالهن ضمن معايير العمل اللائق ، والتأكد من ان تكون ظروف العمل توفر لهم الحماية والوقاية من الاصابة بالفيروس .
  - عادة في أوقات الأزمات والكوارث تتخذ الدول تدابير ومراجعات خاصة بالسياسات العقابية وبالتعامل مع السجناء والسجينات لذلك نرى ضرورة الإفراج عن السجينات من النساء المسنات فوق ال ٦٠ عام، واللاتي يعتبرن ضمن الفئة الأكثر عرضة لمخاطر الإصابة بفيروس كورونا أو اللاتي لديهن أمراض مزمنة أو تاريخ طبي حرج يجعلهن ضمن الفئات الأكثر
- برج ١٠١ ، امتداد الأمل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.



تعرضاً لمخاطر الإصابة، ومن ضمنهن النساء اللاتي يُعانين من أمراض تُعزز من الإصابة بالفيروس، مثل أمراض السكري والأوعية الدموية وأمراض الجهاز التنفسي والنساء الحوامل والنساء الحاضنات لأطفالهن داخل السجن ، والنساء الغارمات واللاتي تتحمل الدولة مسؤولية وجودهن داخل السجون نتيجة عدم قدرتهن على توفير احتياجاتهن واحتياجات أسرهن الأساسية.

• اقرار زيادة استثنائية في مخصصات الدعم النقدي من خلال معاش الضمان الاجتماعي ومعاش تكافل وكرامة لمواجهة الأزمة التي تضغط بشكل كبير على الفئات الأكثر فقراً.

• إقرار زيادة استثنائية في مخصصات الدعم العيني على البطاقات التموينية.

• وقف أي إجراءات إخلاء من المنازل لأي سبب حتى تنتهي الأزمة، ووقف تحرير محاضر الامتناع عن دفع الإيجار، وبخاصة المساكن التي يقطنها أسر فقيرة تعولها نساء وبالأخص نوات الدخول الدنيا، وكذلك من تمتلك مشروعات متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر والعاملات بها خلال الأزمة الحالية، وبالأخص اللواتي يتعاملون مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ولا يغطيهم القانون.

• مساندة المستفيدات من الإسكان الاجتماعي في سداد أقساطهم ومساندة الأكثر عرضة للتأثر بالأزمة من النساء المستأجرات ايجارات جديدة.

• تضافر جهود مؤسسات المجتمع المدني وتنسيق العمل بينهم لتوفير مظلة حماية متكاملة للفئات المتضررة من النساء المعيلات بسبب الوباء ووضع خريطة وقاعدة بيانات للمستفيدات لضمان وصول الدعم والمساندة لمستحقيه